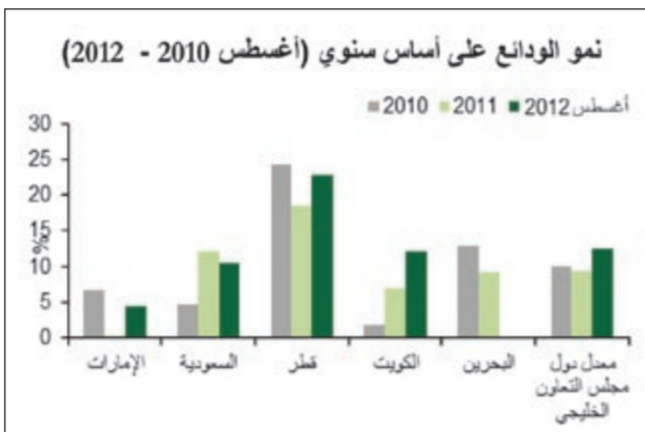
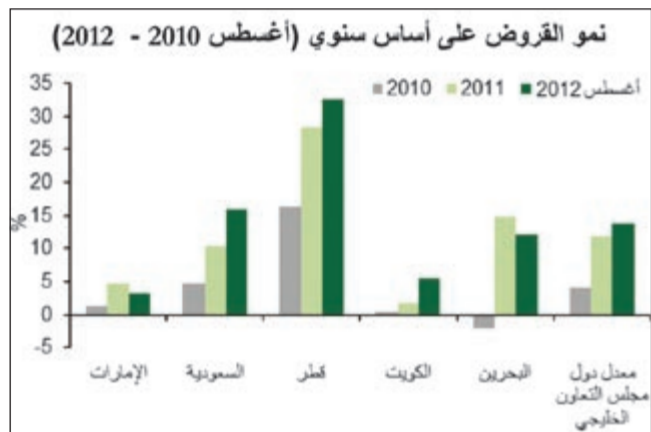


الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مدعومة بالتوقعات بنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 6.5%

«بيتك للأبحاث»: 9% نسبة نمو القروض في دول الخليج للعام الحالي



ذلك من شأنه أن يكون له أثر إيجابي على زيادة ربحية البنوك الخليجية.

أزمة اليورو والقطاع المصرفي الخليجي

رأى تقرير «بيتك للأبحاث» أن استدامة النمو الاقتصادي العالمي والذي سيؤثر بدوره على الطلب على النفط، وعلى أسعار النفط، سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة القدرة المالية لحكومات دول مجلس التعاون للإنفاق على مشاريع البنية التحتية، لافتاً إلى أن التعرض لأزمة الديون السيادية والبنوك بمنطقة اليورو تكاد لا تتركز في البنوك الخليجية، وبالرغم من ذلك، فقد تتسبب المشاكل طويلة الأجل في منطقة اليورو في تأثيرات سلبية على الثقة في القطاع المصرفي والاستثمار في إصدار سندات الدين من قبل البنوك الخليجية، وقد كانت هناك زيادة كبيرة في إصدارات الصكوك والسندات التقليدية خلال عام 2011، حيث تسعى البنوك الخليجية إلى التمويل متوسط الأجل لتحسين أشكال التمويل وإعادة تمويل الديون المستحقة السداد.

ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال عام 2012، لكن الأمر يتوقف على ثقة المستثمرين الأجانب والظروف السائدة في الأسواق رأس المال، سواء من جهة التوافر أو التسعير.

وخلص تقرير «بيتك للأبحاث» إلى القول إنه على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، قد تكون هناك متطلبات كبيرة للسيولة لديها عدم تطابق كبير فيما يتعلق بتواريخ الاستحقاق، ولديها أيضاً تركيزات لودائع العملاء، كما أن معظم الودائع لفترات قصيرة إلا أنها مستقرة جداً، في حين تزيد البنوك بشكل متزايد من تمويل الأصول طويلة الأجل، ووفقاً لمتطلبات بازل «3»، فقد يتعين أن تكون الأصول طويلة الأجل مدعومة جزئياً بمصوبات فترات الاستحقاق نفسها، على أن هذا يعتمد على الموافقات والقرارات التي تتخذها الجهات التنظيمية والرقابية في هذه البلدان.

بحدود التعرض للجديدة.

معدلات الفائدة في البنوك الخليجية

وليس من المتوقع أن تزيد أسعار الفائدة القياسية على المدى القريب إلى المتوسط، وترتبط معظم العملات الخليجية بالدولار الأميركي، مما يحد من استقلالية حركتها ويجعلها تعتمد بصورة كبيرة على أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، ولا يتوقع السوق ارتفاع معدل سعر الفائدة القياسي لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، بعد تعهد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بإبقاء أسعار الفائدة بين صفر و0.25٪ حتى منتصف 2015.

واستناداً إلى هذا، إلى جانب توقعات التضخم التي يمكن السيطرة عليها، توقع التقرير أن تظل معدلات الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي دون تغيير في الـ 5 أعوام المقبلة، ونظراً للتأثير الكبير لمستويات أسعار الفائدة على هامش صافي الربح بالنسبة للبنوك، فمن المتوقع أن تظل البنوك الخليجية تعاني من انخفاض هامش صافي ربح خلال السنوات القليلة المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت معدلات القروض إلى الودائع في بعض دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من مستويات الذروة التي بلغت في عام 2008، مما أدى إلى تكوين مستويات مريحة من السيولة للبنوك يمكنها من منح القروض، ففي دول مجلس التعاون الخليجي التي ترتفع فيها معدلات الفائدة إلى هامش صافي الربح على سبيل المثال (معدلات القروض إلى الودائع: 113.7٪)، وتوقع التقرير أن تستمر الحكومة في لعب دورها الرئيسي في ضمان حيوية القطاع المصرفي للسيولة الكافية. كذلك، توقع التقرير أن تبلغ القروض المتعرة ذروتها في عام 2012 في معظم الدول الخليجية، مما يؤدي إلى انخفاض تكوين القروض المتعرة بالإضافة إلى خفض رسوم الانخفاض في القيمة للقطاع المصرفي العام. جنبا إلى جنب مع التدابير المستمرة لخفض التكاليف، فإن

وتأثيرها على القطاع المصرفي للسود ذات الصلة، فقد أبرزها تقرير «بيتك للأبحاث» على النحو التالي:

السعودية

وافقت الحكومة في المملكة العربية السعودية في يوليو 2012 على قانون الرهن العقاري الذي طال انتظاره، وهو بمنزلة تطور إيجابي لسوق الرهن العقاري في البلاد، حيث لا يزال سوق الرهن العقاري في المملكة العربية السعودية دون المستوى، حيث تمثل الرهون العقارية نسبة 5.8٪ فقط من إجمالي القروض القائمة، وعلى هذا النحو، وعلى المدى القصير إلى المتوسط، توقع التقرير عدم حدوث تغير كبير في قطاع الرهن العقاري، مرجحاً أن تطبق البنوك مبدأ الانتظار والترقب وخاصة فيما يتعلق بكيفية معالجة النظام القانوني للضحايا المتصلة بالإسكان في المملكة العربية السعودية، وعلى هذا النحو، وعلى المدى القصير إلى المتوسط، توقع التقرير عدم حدوث تغير كبير في قطاع الرهن العقاري، مرجحاً أن تطبق البنوك مبدأ الانتظار والترقب وخاصة فيما يتعلق بكيفية معالجة النظام القانوني للضحايا المتصلة بالإسكان في المملكة العربية السعودية، وعلى هذا النحو، وعلى المدى القصير إلى المتوسط، توقع

في ضوء ذلك، توقع التقرير نمو القروض في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012 بصورة أكثر استدامة بنسبة تتراوح بين 9٪ و9.5٪ (مقارنة بـ 12٪ في عام 2011)، مدعومة بالتوقعات بنمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.5٪ لهذا العام.

ورجح التقرير أن تظل وتيرة نمو القروض متفاوتة عبر دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012، حيث تقود المملكة العربية السعودية وقطر المحركات الرئيسية للنمو، ولدى البنوك بصورة عامة في هذين البلدين رسملة ورجحية جديتان مع معدل عال من نسبة كفاية رأس

المال فضلاً عن انخفاض حجم القروض المتعرة، بينما سيكون نمو القروض في البحرين في النصف الأول من 2012 مدعوماً بانخفاض تأثير قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة، علماً بأنه في العام الماضي، كان التضخم التدريجي للبيئة التشغيلية في الكويت وتنفيذها خطة التنمية حسب الجدول المعد لذلك بمثابة أمور حاسمة لاستعادة نمو القروض في النظام المصرفي في عام 2012. أما على صعيد التطورات الأخيرة في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي

دول مجلس التعاون الخليجي	القروض القائمة	إجمالي الودائع	معدل القروض إلى الودائع
البحرين، دينار بحريني*	6,850	12,1	53,7
الكويت، دينار كويتي	26,642	5,4	86,1
قطر، ريال قطري	478,308	32,7	105,2
السعودية، ريال سعودي	952,436	15,8	78,6
الإمارات، درهم إماراتي	1,090,500	3,2	98,0

المصدر: البنوك المركزية، بيتك للأبحاث
* تشير إلى الإحصائيات المصرفية لشهر يوليو 2012

نمو الودائع بنسبة 15.8٪ إلى أغسطس 2012 من 15.6٪ على أساس سنوي في يوليو 2012، وهو ثاني أقوى نمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بعد قطر، مدعوماً بكل من القروض الاستهلاكية وقروض الشركات، وقد بلغ مجموع القروض القائمة 952,4 مليار ريال سعودي في أغسطس 2012 مرتفعاً من مبلغ 822,2 مليار ريال سعودي والمسجل منذ عام.

وفي الوقت نفسه، لفت التقرير إلى زيادة نمو القروض في الكويت بنسبة 5.4٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012، وهو النمو الأقوى في 28 شهراً، نظراً للتحسين التدريجي الذي حدث في البيئة التشغيلية والأنشطة الاقتصادية، وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة 26.6 مليار دينار في أغسطس 2012، في حين كانت بمبلغ 25.3 مليار دينار قبل عام، بينما انخفض في الوقت نفسه نمو القروض في الإمارات إلى 3.2٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012 من 3.7٪ على أساس سنوي في يوليو 2012. وقال التقرير: إن إجمالي نمو القروض تجاوز إجمالي الودائع، وأن الزيادة في السيولة بالنسبة للقطاع المصرفي الخليجي ككل انخفضت لتصل إلى 85.6 مليار دولار في أغسطس 2012 مقابل 87.2 مليار دولار في يوليو 2012.

توقعات القطاع المصرفي الخليجي لعام 2012

وعلى صعيد الودائع بالقطاع المصرفي، لاحظت تقرير «بيتك للأبحاث» زيادة إجمالي نمو الودائع في القطاع المصرفي الخليجي بنسبة 12.4٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012 من 8.8٪ على أساس سنوي في يوليو 2012. كذلك زاد نمو الودائع في قطر بنسبة 22.7٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012 من 14.8٪ على أساس سنوي في يوليو 2012، وفي الوقت نفسه، زاد نمو الودائع بالنسبة للسعودية إلى 10.4٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012 (يوليو 2012: 9.6٪ على أساس سنوي). وبالنسبة للكويت، فقد زاد

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحسوبة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» حول القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي وتوقعات 2012، نمو القروض في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012 بصورة أكثر استدامة بنسبة تتراوح بين 9٪ و9.5٪ مدعومة بالتوقعات بنمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.5٪ لهذا العام، كما أبرز التقرير العديد من التحديات والفرص التي تواجه المصارف الخليجية العام الحالي وبعض وسائل مواجهتها، مبيناً أن التوقعات تشير إلى تضائل فرص رفع أسعار الفائدة خلال السنوات الخمس المقبلة.

بنوك المنطقة أمامها

فرص كبيرة لتعزيز

الإقراض وتحسن

البيئة التشغيلية

المحلية يحد

من تأثير الأزمات

العالمية



نمو القروض

وأشار التقرير إلى ما أظهرته إحصاءات القطاع المصرفي لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت من أن إجمالي نمو القروض في القطاع المصرفي الخليجي شهد انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 14.3٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012، من نسبة الـ 14.8٪ على أساس سنوي المسجلة في يوليو 2012، مشيراً إلى أنه على الرغم من الانخفاض، فإن نمو القروض في أغسطس 2012 كان مدعوماً من قبل النمو الإيجابي للائتمان عبر دول مجلس التعاون الخليجي.

هذا في الوقت الذي استمر فيه نمو القروض في قطر كونه الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شهد توسعاً ائتمانياً بنسبة 32.7٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012، (يوليو 2012: 38٪ على أساس سنوي) مدفوعاً بقروض القطاع العام والخاص (الخدمات والتجارة).

وقد بلغ مجموع القروض القائمة في قطاع قطر المصرفي 952 مليار ريال قطري في أغسطس 2012، مرتفعاً من مبلغ 860,6 مليار ريال قطري منذ عام.

فيما زاد النمو الائتماني في المملكة العربية السعودية مامشياً

واصل هبوطه للأسبوع الثالث على التوالي

«سبائك الكويت»: انتعاش مبيعات الذهب محلياً مع انخفاض الأسعار العالمية

1543 دولاراً، ويتوقع استقرار الأسعار وميلها إلى الارتفاع خلال الأسابيع القادمة نتيجة عودة 12 ألف عامل إلى مناجم جنوب أفريقيا أكبر مصدر للبلاتينيوم بعد عقد صلح عام مع شركة أنجلو أميركا.

السوق المحلي

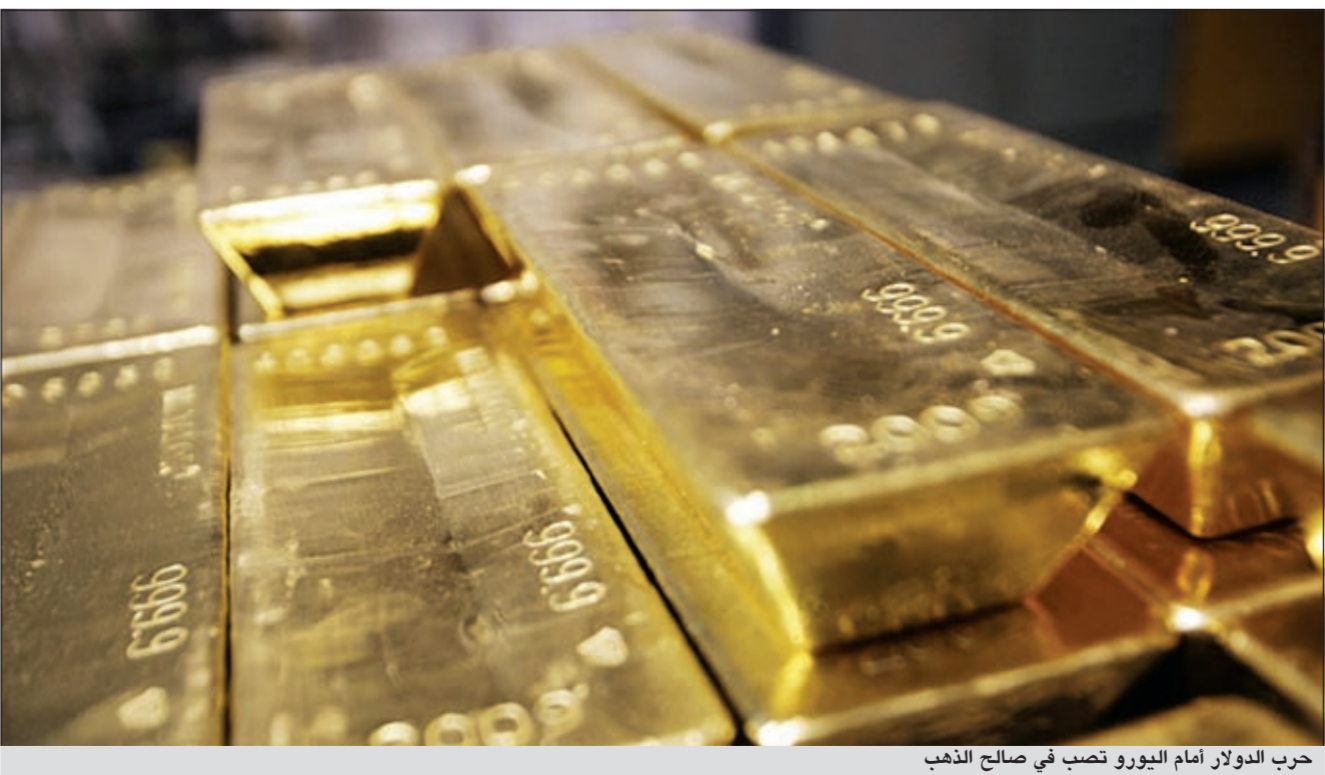
قال المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت رجب حامد أن هذه التطورات جاءت بتأثير قوة الطلب الفعلي التي ارتدت بالأسعار نحو مستوى مقاومة عند 1720 دولاراً، وهي فتحت المجال إلى مستوى 1735 دولاراً ومن بعده 1755 دولاراً خلال الأيام القادمة إذا استمر ضعف نتائج سوق العمل الأميركي ودعم منطقة اليورو للحكومة الإسبانية في حالة الموافقة على طلب مساعدة من صندوق الإنقاذ الأوروبي، مشيراً إلى أن هذا لا يمنع أن يكون هناك مزيد من الهبوط وتجدد عمليات التصحيح لاسيما بالنظر إلى

الذهب في اتجاه الهبوط وان بدت متماسكة فوق مستوى 31,54 دولاراً للأونصة وعاد بقوة الطلب الفعلي فوق مستوى 32 دولاراً وكان سعر الإقفال أقل من سعر افتتاح الأسبوع بقيمة 10 سنتات، متوقفاً أن تنجح الفضة نحو مستوى 33 دولاراً الأيام القادمة بقوة الطلب الفعلي على المعدن الأبيض حيث إن فرق السعر الأسبوعي للفضة بين أعلى سعر وأقل سعر لا يقل عن 5٪ وهذا الفارق كفيل بجذب المزيد من السيولة لاستثمار قصير الأجل خصوصاً أن الفضة تحتاج إلى أموال أقل بكثير عن أموال الذهب.

أما على صعيد باقي المعادن الثمينة، فقد صاحبت قائدها المعدن الأصفر في الهبوط وفقدت الكثير من مكاسب بداية الشهر الجاري بتأثير مخاوف المستثمرين من التزايد الاقتصادي العالمي وكان الإقفال على هبوط حاد من أسعار الإقفال هو الأمر الطبيعي للبلاتينيوم الذي فقد 66 دولاراً خلال الأسبوع الماضي ليقلع عند مستوى

لأوقية يوم الأربعاء الماضي وتكرار الذهب سيناريو العام السابق بالصعود إلى قمة أسعار العام في نهاية شهر سبتمبر وبداية شهر أكتوبر بالاقتراب من مستوى 1800 دولار والهبوط المتوالي على مدار 3 أسابيع ليصل إلى 1700 دولار، وطبقاً لسيناريو العام الماضي توقع أن تعود الأسعار إلى الارتفاع خلال النصف الأول من نوفمبر المقبل، حيث يرجح هذا الاتجاه زيادة الطلب المتوقع من أسواق الذهب بالهند احتفالاً بأعياد الدوالي (Diwali) مطلع شهر نوفمبر ومعها ترتفع الأسعار سنوياً لأن أسواق شرق آسيا تمثل ثلثي أسواق الذهب العالمية، بالإضافة إلى حالات عدم اليقين السائدة في العالم نحو مؤشرات النمو الاقتصادي، لافتاً إلى أن الحرب القائمة بين السور والولايات المتحدة سوف يكون الراجح الأكبر منها الذهب لأن فقدان شوية الاستثمار مع عدم وجود ثقة في العملات الحالية يدفع بسيولة الأسواق نحو عملة الملاذ الآمن.

أما بالنسبة لمعدن الفضة، لفت حامد إلى أنها صاحبت



حرب الدولار أمام اليورو تصب في صالح الذهب

سبتمبر وهو أعلى مستوى للذهب منذ 11 شهراً، حيث هبط بعدها ليصل إلى 1698 دولاراً

1680 دولاراً. وأضاف حامد أن الذهب هبط بنسبة 5٪ أو ما يعادل 100 دولار من نهاية

استقرار الأسعار دون الحاجز النفسي وهو 1700 دولار للأونصة وإمكانية ملامسة دعم مستوى